الديمقراطية ومتلازماتها

هناك العديد من المحاور التي تعد ملازمة للديمقراطية في التطبيق منها:

اولاً: الدستور

هو عقد اجتماعي بين أفراد شعب يشكل دولة ويرسم الخطوط العريضة، ويحدد المبادئ التي تحكم علاقة الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقتهم بالدولة ككيان اعتباري سياسي والحكومة كجهة تنفيذية، بما يشمل أيضاً شكل الدولة والحكومة وعلاقة مكوناتها ببعضها البعض، الأمر هكذا بداية وانتهاء منوط بإرادة الشعب، فهو صاحب الحق الوحيد في تحديد شكل حياته وطبيعة علاقاته. الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه، وتقتضي آليات الديمقراطية اللجوء لتحديد رأي الشعب عن طريق عملية إحصائية ينتصر فيها رأي الأغلبية، ليصبح هو المعبر عن رأيهم، ليكون على الأقلية أو الأقليات الالتزام بالنتيجة التي تم التوصل إليها، ويعد أي تمرد على تلك النتيجة بمثابة انتهاك لقواعد الديمقراطية ومحاولة من الأقلية للطغيان والهيمنة على الأغلبية. يساق الدستور مع المرجعية العليا للمجتمع وعدم تصادمه مع معتقدات الشعب ولا مع قيمه العليا، وهذا يقتضي حدا أدنى من التوافق المجتمعي على ما يمثل المرجعية العليا للنظام السياسي. يتضمن الدستور الديمقراطي أقساما متعددة، يأتي على رأسها أسس النظام السياسي الديمقراطي وملامحه الرئيسية، ويجب ان لا يحتوي الدستور الديمقراطي على مجرد نصوص دستورية فقط، وإنما يتضمن أيضاً ضمانات وآليات للتطبيق في شكل قواعد محددة وواضحة لاختيار الحكام ومراقبتهم ومحاسبتهم وإقالتهم عند الضرورة، وإجراءات وقواعد لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وضمان متابعتها وتقويمها، وقنوات وضمانات لتمكين المواطنين من تحقيق مشاركة فعّالة في اختيار الحكام والنواب وفي التأثير على القرارات السياسية، وأدوات للرقابة القانونية والمالية وتحقيق الشفافية في إدارة المال العام وإتاحة المعلومات، وضمانات للفصل بين السلطات واستقلال القضاء، كذلك لا بد أن يعمل الدستور الديمقراطي على بناء الدولة الوطنية وإيجاد مؤسسات وآليات لتحييد الولاءات المذهبية والطائفية والعرقية والقبلية، كأن تنشأ هيئة وطنية لمكافحة التمييز والتأكد من تطبيق المواطنة، وهيئة لضمان العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخول.

ثانياً: التداول السلمي للسلطة

التداول بمعنى التناوب والتعاقب على السلطة، ويعرف التداول على السلطة على انه تناوب حزبين او تحالفين على السلطة وفي اطار احترام النظام القائم من اجل تغيير الدور بين القوى السياسية الموجودة في المعارضة سلمياً بالانتخاب او الاستفتاء العالم للوصول الى السلطة بين قوى سياسية، اذ لا يمكن لأي حزب سياسي ان يبقى في السلطة ما لا نهاية له ويجب ان يعوض بتيار سياسي اخر، ان التداول السلمي للسلطة يدخل ضمن احترام النظام الساسي التغيير في الادوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام الى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت لظرف معين عن السلطة لتصبح جهة سياسية معارضة ان الامر الاساسي في عملية التداول يتمثل في الآلية السليمة لإدارة تولي السلطة او التخلي عن السلطة في نظام سياسي ما، فأن الانظمة الديمقراطية في مفهومها المعاصر تقوم على ركيزتين اساسيتين هما التعددية الحزبية والانتخابات.

يشكل التداول السلمي للسلطة احد معايير وجود النظام الديمقراطي على النمط الغربي لكونه احد مبادئ الديمقراطية فلا يمكن وقف ان تبقى جهة سياسية في السلطة الى ما لا نهاية لتحل محلها جهة سياسية أخرى جاء بها الاقتراع العام الى الحكم، وان تتخلى القوى السابقة عن السلطة طوعاً وفق إدارة الاغلبية لكي تدخل في المعارضة وهكذا تجري عملية تداول السلطة، كما ان التداول لا يعني تغيير مؤسسات الدولة بالكامل بل الاكتفاء يتغير قياداتها، لأن ثبات المؤسسات وخاصة المهمة مثل الجيش والامن والمؤسسات الاقتصادية وكبار موظفيها والمؤسسات القضائية وغيرهم هو ضمان استمرارية استقرار الدولة.

تمثل أهمية التداول السلمي للسلطة أهمية معيارية في الحكم على ديمقراطية أي نظام سياسي من عدمه، لأنها مبادئ تتسم بالتكامل وعدم التجزئة، فيما تمثل الآليات الوسائل الملائمة لنقل المبدأ الديمقراطي الى واقع تطبيقي فاعل، وتختلف الوسائل من مجتمع الى آخر باختلاف الثقافات والخبرة التاريخية والنضج المجتمعي، والمطابقة بين الآليات والمبادئ العامة للديمقراطية توضح مدى التزام النظام السياسي بالديمقراطية ومدى كون المجتمع ديمقراطياً، والمطابقة بين الآليات والمبادئ العامة هي الاطار المرجعي للديمقراطية.

ثالثاً: الانتخابات

تختلف وسائل اسناد السلطة من دولة الى اخرى ومن نظام سياسي الى آخر، الا انها تنحصر في فرعين رئيسين، يتمثل احدهما في الوسائل الديمقراطية بينما يتمثل الآخر في الوسائل غير الديمقراطية، الوسائل غير الديمقراطية تتمثل في الوراثة والاختيار الذاتي لشخص الحاكم، اما الوسائل الديمقراطية فتتمثل في الانتخاب الذي يعد الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة، مما جعله يحتل مكانه بارزة ضمن الدراسات المختلفة للأنظمة السياسية ودراسات فقهاء القانون الدستوري على وجه الخصوص، وقد صدرت تشريعات قانونية منظمة لأحكامه حتى اصبح مجال الانتخابات يمثل نظام مستقل بذاته، واذا كان الانتخاب يبين الطرف الديمقراطي من اسناد السلطة او البقاء فيها، فأنه لا يمكن ان يكتسب هذه القيمة الا في ظل وجود نظام انتخابي عادل يضمن للمواطن حق المشاركة السياسية، ويحقق المساواة بين الناخبين من جهة، والمرشحين من جهة أخرى، فهو أساس الديمقراطية التمثيلية والركيزة الاساسية من كل اصلاح سياسي وادري واجتماعي، وبالمقابل فأن إفساده يؤدي الى افساد العملية الديمقراطية وانحطاطها.

النظام الانتخابي من شأنه ان يساهم في خلق بيئة حيوية سياسية متجددة لدى الناخبين والمرشحين نتيجة عدم شعورهم بالتهميش والاقصاء، فالنظام الانتخابي الذي يبني على أساس العدالة والتمثيل الصادق من شأنه ان يمكن الاحزاب السياسية التنافس في جو سلمي، وبالتالي يؤدي الى تقويه البناء المؤسساتي للدولة، اذ ان الانتخاب بهذا الشكل يعمل على بناء مؤسسات شرعية تمارس اختصاصاتها التي يخولها لها الدستور او القانون مما يساهم في توزيع الاختصاصات وتقوية الدولة بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية.

من شأن النظام الانتخابي الذي يدير الصراعات بين التيارات السياسية المختلفة أن يعمل أيضا على التقليل من وحدة التباين في المجتمع مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن والاستقرار لكل المواطنين والنظام السياسي بمؤسساته على السواء، لذا أصبحت المبادئ التي يقوم عليها النظام الانتخابي معياراً لدى تقدم واستقرار النظم السياسية أو مدى تراجعها وتخلفها.

رابعاً: التعددية الحزبية

تشكل الأحزاب السياسية حجر الاساس في كل مجتمع ديمقراطي، فهي تجمع مصالح العامة، وتعبرّ عنها من خلال طرح سياسات عامة وتأمين البنى اللازمة للمشاركة السياسية، فضلاً عن ذلك تدرب الأحزاب القادة السياسيين وتنافس في الانتخابات لتكسب درجة من السيطرة على المؤسسات الحكومية، عندما تحصل هذه الأحزاب على أكثرية الاصوات فإنها ترسي الاساس التنظيمي لتشكيل الحكومة، أما حين تنال الأقلية من الاصوات فتراها تقف بصفوف المعارضة أو تشكل بديلاً عن الحكومة.

تعني التعددية توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات او أشكال مؤسساتية، أي ان السلطة لا تكون حكراً على فئة معينة، سواء كانت هذه الفئة سياسية او أيديولوجية او أثنية او فكرية، بعبارة أخرى المقصود بالتعددية السياسية نوع من التنظيم الاجتماعي، وتقوم التعددية على ثلاثة مرتكزات أساسية: الإيمان بالاختلاف بين الناس، الإيمان بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، وتأكيد فكرة المؤسسة وانها ذات نقيض للفردية، أما التعددية الحزبية فهي تعني وجود عدة أحزاب ذات قوة متساوية، وكل واحد منها يمثل سياسية محددة بخصوص إحدى المسائل المهمة، فالتعددية الحزبية لا توجد إلا حيثما توجد تعددية سياسية، أي قوى اجتماعية ومصالح اجتماعية مختلفة لها رؤى سياسية مختلفة وتتنافس على السلطة، وهذا يعني ان التعددية السياسية هي اساس للتعددية الحزبية.

ان نظام تعدد الأحزاب ينسجم أكثر من غيره مع مبادئ الديمقراطية التي تمنح للجماعة حرية الرأي، وحقها في الدفاع عن معتقداتها بالطرق القانونية وان تكسب الأنصار، وإذا كان نظام تعدد الأحزاب يحقق ديمقراطية الحكم، فهذا لا يعني كثرة عدد الأحزاب السياسية، بل ان مفهوم ارتباط تعدد الأحزاب السياسية بالفكر الديمقراطي هو في برامج هذه الأحزاب وغاياتها القومية.

يعد البعض ان نظام التعددية الحزبية هو نظام سلبي ، لأنه سبب في عدم الاستقرار الحكومي، اذ ان عدم قدرة حزب واحد للحصول على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان، يدفع الأحزاب إلى تشكيل حكومات ائتلافية، هذه الحكومات تتميز بقصر عمرها وعدم الانسجام بين أعضائها، وتتميز بكونها حكومات ضعيفة بعكس الحكومات التي تستند إلى غالبية برلمانية، اذ تكون حكومات قوية ومتجانسة والسبب في ذلك هو ان الأحزاب الداخلة في الائتلاف الحكومي يمتلك كل منها مبادئ

وبـرامج وأهـداف خاصـة يكـون مـن الصـعب علـى أي منهـا ان تتنـازل عـن بعض هذه المبادئ في سبيل التفاهم مع الأحزاب الأخرى، وهذا يؤدي إلى تصدع التآلف، وبالتالي عدم الاستقرار الحكومي.

على الرغم من هذا الانتقاد الا انه يمكن القول ان تعدد الأحزاب غير المبالغ فيه إلى حد التفتيت الحزبي يضمن التوازن بين السلطات، ويؤدي إلى الكشف عن أوجه العيوب في الحكم وضعف البرامج الحزبية، لأنه يحد من سيطرة المجلس النيابي على الحكومة والسلطة التنفيذية وبالعكس، كما ان الأغلبية البرلمانية هي ليست دائماً تشكل الأساس الوحيد للمجتمع الحر لكنها قد تكون واحدة من الأعمدة الأساسية ويحق للأقلية مقاومتها في حالة استبداد هذه الأغلبية، وان عدم الاستقرار الحكومي هو ليس دائماً بسبب التعددية الحزبية فهناك الكثير من الدول التي تأخذ بهذا النظام وتتميز بالثبات والاستقرار في ظل حكومة ائتلافية خاصة في الدول الأوربية، كما ان عدم الأخذ بهذا النظام لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي، فالنظام الحزبي قد يكون عامل واحد لا غير وقد لا يكون من العوامل المهمة في تحديد طبيعة النزاع السياسي وعدم الاستقرار، ووفقاً لما سبق يكون نظام التعددية الحزبية هو ضرورة لضمان اشتراك جميع أفراد الشعب في ممارسة السلطة وحرية التعبير عن الرأي، والتغير السلمي للحكام وتحقيق ديمقراطية الحكم.

خامساً: الرأي العام وتأثيره

تلعب الأوضاع السياسية السائدة داخل الدولة دورا فاعلا في تكوين الرأي العام، ففي النظام الديمقراطي تسود حرية الفكر والاعتقاد وإبداء الرأي المعارض وإجراءاتها لأن الدستور كافل لحق المواطن في حرية التعبير عن الرأي.

تعمل الحكومات الديمقراطية على التأثير في الرأي العام بهدف كسب تأييد الغالبية الشعبية لمساندة خططها وبرامجها، وتهتدي الحكومات إلى عدة وسائل لتحقيق ذلك، منها التنمية وزيادة الوعي السياسي لدى الجماهير، واستخدام وسائل الإعلام كأداة لشرح سياستها وصولا للتأثير في الرأي العام، وكذلك من خلال الاهتمام باستطلاعات الرأي العام، وتسعى مختلف النظم السياسية إلى تدعيم شرعيتها قانونياً وسياسياً من خلال كسب تأييد الرأي العام.

هذا الاهتمام بالرأي العام ما هو إلا مسيرة لتطويره وزيادة قوته واهتمام الحكومات الديمقراطية بكسبه والاهتمام بمشاركته في العمل السياسي حتى تكون القرارات السياسية ممثلة لاتجاهاته، أما في

الأنظمة غير الديمقراطية التسلطية التي تسيطر فيها الحكومات على أفراد الشعب وتتحكم في أرائهم وتطلعاتهم وتقييد حريتهم وتعطل حقوقهم الدستورية تحاول فرض نظام سياسي معين دون السماح بوجود معارضة سياسية فإنها تفرض سيطرتها بكبت الحريات ووضع القيود القانونية وغيرها على الحرية الفردية والجماعية وتفرض هيمنتها على وسائل الإعلام التي تمتلكها على الأغلب بهدف تقييد الرأي العام ومحاولة تكوينه بأسلوب يخدم أهدافها وسياستها.

إن الرأي العام العربي ينقسم إلى ثلاثة أقسام: النوع الأول جاهل، تسليم مطلق للسلطة (رأي عام مغيّب) بطابعه العفوي أو المنظم، النوع الثاني رأي عام عفوي، محدود التأثير يجري تكريسه أو تنسيقه أو إنتاجه لامتصاص الغضب الشعبي في قضايا لا يمكن أن نتجاهل عدالتها، وغالبا ما يكون هذا الرأي مصنوعاً ومعداً بعناية لاستهلاك الطاقة العاطفية، والنوع الثالث رأي عام حقيقي لكنه مقموع، لا يملك الأدوات القادرة على الضغط.